تشرين ثاني
2024

رئيس هيئة مكافحة الفساد يلقي كلمة في المؤتمر الاقليمي رفيع المستوى حول

نزاهة قطاع الصحة في المنطقة العربية: المخاطر والحلول وأدوار الأطراف المعنيين

قدم رئيس الهيئة د. رائد رضوان مداخلة على المستوى الوزاري في الجلسة الثانية والتي حملت عنوان "حوكمة قطاع الصحة ومقتضيات تعزيزها بما يتوافق مع المعايير الدولية والاولويات الوطنية"، من المؤتمر الاقليمي الذي نظمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع وزارة الصحة والسكان في جمهورية مصر العربية تحت عنوان " نزاهة قطاع الصحة في المنطقة العربية: المخاطر والحلول وأدوار الأطراف المعنيين".

وأتاح المؤتمر للمشاركين استكشاف مفاهيم وممارسات النزاهة في قطاع الصحة وأهميتها الاستراتيجية في تمكين هذا القطاع الهام من تأدية دوره في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية، كما يوفر لهم منصة متخصصة لتبادل الخبرات والتجارب ذات الصلة وتعميق البحث في أنجع المقاربات التي يمكن اعتمادها على أرض الواقع لتقييم وتقليص مخاطر الفساد في قطاع الصحة،

INFO@PACC.PNA.PS
WWW.PACC.PS
@PACC.PAL
@PALESTINIANANTI-CORRUPTION 9222

هيئة مكافحة الفساد تشارك
في اختتام فعاليات الملتقى المالي العربي الثاني في تونس

شاركت الهيئة ممثلة برئيس وحدة الرقابة الداخلية أ.منير حنتش، والمدير المالي أ. هناء الريس، في اختتام فعاليات الملتقى المالي العربي الثاني لجائزة الشارقة في المالية العامة، في العاصمة التونسية، والذي نظمته المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المنبثقة عن جامعة الدول العربية، تحت عنوان: "التقنيات المالية الرقمية ودورها في تطوير المالية العامة".

وقدم رئيس وحدة الرقابة الداخلية في الهيئة، مداخلة بعنوان "التقنيات المالية الرقمية ودورها في المالية العامة في السياق الفلسطيني: آفاق وتحديات"، سلط الضوء خلالها على العديد من المعيقات والتحديات التي تواجهها المالية العامة والاقتصاد الفلسطيني بفعل إجراءات الاحتلال الإسرائيلي التعسفية.

وشهد الملتقى مشاركة نُخبة من الخبراء والمسؤولين الماليين من ١٣ دولة عربية، ناقشوا الحلول التقنية المبتكرة التي تسهم في تطوير أنظمة المالية العامة على مستوى العالم العربي.

تسعى الهيئة على الدوام، إلى تعزيز مكانة فلسطين في مختلف المحافل الدولية والعربية ذات العلاقة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد والوقاية منه، إدراكاً منها لأهمية اطلاع كوادرها على الخبرات الجديدة وتبادل المعارف.

مشاركة الهيئة في فعاليات الملتقى العربي السادس حول

دور الحوكمة في تطوير النظم الرقابية على الأداء المؤسسي والإداري

شاركت الهيئة في فعاليات الملتقى العربي السادس والتي انطلقت بمقر المدرسة الوطنية للإدارة في تونس، حول" **دور الحوكمة في تطوير النظم الرقابية على الأداء المؤسسي والإداري، الحوكمة الاحترافية: رؤية تطبيقية لتحسين الأداء المؤسسي**" والذي تم تنظيمه بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية التابعة لجامعة الدول العربية.

ويعتبر هذا الملتقى والذي يتم تنظيمه للسنة الثالثة على التوالي من أبرز الملتقيات العربية التي تتناول جملة من المقاربات والمحاور ذات العلاقة بمفاهيم الحوكمة وأبعادها التطبيقية ودورها في تطوير المنظومات الرقابية بما يساهم في تحسين أداء المؤسسة والإدارة بشكل عام.

دراسة أنجزها فريق مختص من هيئة مكافحة الفساد

توصي بضرورة وضع سقف سعري للسلع المستوردة وأهمية الالتزام بمادئ الشفافية فيما يتعلق بالكوتا والقوائم السلعية

أوصت ورقة حقائق متخصصة أصدرتها الهيئة بعنوان **"واقع الحوكمة في الكوتا والقوائم السلعية"** بضرورة تدخل كل من وزارتي الاقتصاد الوطني والزراعة في وضع سقف سعري للسلع المستوردة بموجب الكوتا والقوائم السلعية، مع أهمية التشديد على الالتزام بمبادئ الشفافية في آلية احتساب حصة دولة فلسطين من اتفاقيات الكيان الإسرائيلي مع الدول الأخرى لتعظيم الاستفادة منها.

بالإضافة لضرورة تصميم منصة إلكترونية خاصة بالكوتا بحث تشمل على كل ما يتعلق بالكوتا، مثل السِلع التي يتم استيرادها وأسماء المستوردين، وأسماء من يتم اختيارهم، والحصص التي يتم توزيعها عليهم.

وشددت الورقة على أهمية إلزام التجار بتمييز السلع المستوردة بموجب الكوتا في المحلات التجارية، مع اتخاذ إجراءات صارمة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني لإلزام التجار بخفض أسعار السلع المستوردة بموجب الكوتا والقوائم السلعية.

وطن تحاور رئيس هيئة مكافحة الفساد د. رائد رضوان

حول دراسة أصدرتها الهيئة بعنوان "واقع الحوكمة في الكوتا والقوائم السلعية

الرئيس اصدر توجيهاته مباشرة للحكومة من أجل تصويب وحوكمة الكوتا السلعية، ورئيس الوزراء يتابعها بشكل شخصي.

نتائج الدراسة والتحقيق ربما ازعجت الكثيرين، ولدينا إصرار على متابعتها حتى تتوفر هذه السلع للمواطن الأكثر احتياجا.

لا يمكن ضبط التهريب دون عملية الرقابة وتفعيلها بشكل كبير جدا، والانتماء الوطني الحقيقي.

غياب الشفافية وعدم نشر البيانات وعدم تنظيم آليات توزيع الكوتا، أدى لانحصار الاستفادة منها بيد فئة قليلة جدا من التجار.

الفاسد يسعى لخلق فوضى في المرحلة الاولى، وتوظيف الفوضى في ارتكاب شبهات الفساد كمرحلة ثانية.

في ملف الكوتا السلعية لم يصلنا اي بلاغ بشبها فساد، وأبواب الهيئة مفتوحة حول اي معلومة او بلاغ تفيدنا في اجراء تحقيق بهذا الموضوع.

سيكون هناك إجراءات حقيقية لتصل السلعة المعفاة من الجمارك الى المواطن المحتاج بالسعر الحقيقي.

هيئة مكافحة الفساد تبحث التعاون المشترك مع جامعة الاستقلال

التقى وفد من هيئة مكافحة الفساد برئاسة نائب رئيس الهيئة د. جمال قاش بنائب رئيس جامعة الاستقلال للشؤون الادارية والمالية د. علي العيايدة، والوفد المرافق له.

وأعرب د. قاش عن سعادته واعتزازه بهذا الصرح الأكاديمي والمشروع الوطني الكبير، لافتًا إلى العلاقة الاستراتيجية الوطيدة بين الجانبين، والتي توجت بتوقيع مذكرة تفاهم ومؤخرًا بعقد جامعة الاستقلال لدورة متخصصة بالأمن السيبراني.

من جانبه أكد د.عيايدة الجهوزية الكاملة للتعاون البناء والمثمر بين الجانبين على كافة الصعد، وتسخير كافة الإمكانات التي تتيح ذلك على المستويين الفني والعلمي، والتركيز على توعية الطلبة والطواقم العاملة، ودراسة التوجهات والمجالات ذات الاهتمام المشترك، وصياغة مقترحات ورسم السياسات والخطوط العريضة وتحديد الشركاء في البرامج الأكاديمية والمهنية الممكن طرحها وتطويرها مستقبلًا.

الهيئة وجامعة الاستقلال

تنظمان تدريباً متخصصاً لموظفي الهيئة في الامن السيبراني

اختتمت الهيئة وبالتعاون مع مركز التعليم المستمر في جامعة الاستقلال تدريباً متخصصاً في الأمن السيبراني بمشاركة ما يقارب 25 موظف/ة من مختلف الادرات العامة والوحدات في الهيئة.

حاضر في التدريب د. اسلام دراغمة الخبير في الأمن السيبراني، ويأتي تنظيم هذا اللقاء تعزيزاً للتعاون المستمر والشراكة بين الهيئة وجامعة الاستقلال.

تم اعداد البرنامج بالتعاون ما بين الهيئة وجامعة النجاح الوطنية

ماجستير دراسات في الحوكمة ومكافحة الفساد

يعتبر من البرامج المستحدثة والرائدة في دولة فلسطين، والذي يعكس الإيمان بأهمية مواكبة التوجهات العالمية الساعية إلى تطوير معارف الطلبة ومهاراتهم في مجال الحوكمة ومكافحة الفساد من أجل تعزيز فرص العمل لهم، وتطوير عمل المؤسسات ضمن قواعد النزاهة والشفافية ورفده بما هو مستجد من تطورات وحلول تشريعية وسياسات.

رسالة البرنامج

رفد المؤسسات الفلسطينية بكادر من المختصين بالحوكمة ومكافحة الفساد القادرين على إحداث التغيير للأفضل في هذه المؤسسات والرقي بها وتطويرها وضمان حماية أسسها وبنائها على قوام سليم، بما يلبي متطلبات سوق العمل، ومؤهلين للمنافسة على المستوى المحلي والدولي، وتحقيق التنمية المستدامة، وتحقيق المصلحة العامة في دولة فلسطين.

حوكمة الصناديق في التجربة الفلسطينية والدولية ومحددات النزاهة والشفافية والمساءلة

في ورقة أعدتها الهيئة وقدمها مدير عام الادارة العامة للنزاهة والوقاية من الفساد أ. عبد الله عليان، في مؤتمر الاعلام الفلسطيني الأول، بعنوان حوكمة الصناديق في التجربة الفلسطينية والدولية ومحددات النزاهة والشفافية والمساءلة، تحدث فيها عن الصناديق والنقابات العمالية في السياق الفلسطيني، وأهمية تنظيم هذا المجال، وما هي متطلبات الحوكمة، والتحديات أمام التزام الصناديق بمبادئ الحوكمة، **والاطار التشريعي الناظم للصناديق في فلسطين**، حيث تبين أن هناك قصور تشريعي فيما يتعلق بتنظيم عمل الصناديق، يتمثل في عدم النص على بعض الاحكام المتعلقة بالحوكمة من جهة، والتأخر أو عدم إصدار الأنظمة التي نصت عليها بعض القوانين.

بموجب المادة 11/2 من قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته، تخضع النقابات والصناديق لأحكامه أسوة بباقي الجهات الخاضعة، وبذلك تخضع للمساءلة والمحاسبة، وعلى كل من رئيس مجلس الادارة وأعضاء مجلس الادارة والعاملين من درجة مدير فأعلى وكل موظف له صلاحية مالية أو حق التوقيع وأعضاء لجان العطاءات والمشتريات والمبيعات والجرد والاتلاف وأمناء المستودعات والعاملين في الشؤون المالية،فيها ملزمين بموجب المادة 16 من القانون بتقديم اقرار ذمة مالية الى الهيئة، وتطبيق مدونة السلوك، والالتزام بالانظمة المعمول بها.

خلال تشرين أول 2024

إحالة 2 ملف تحقيق أولي إلى النائب العام

أصدرت الهيئة قراري إحالة للنائب العام، تضم (2) ملف تحقيق أولي، أغلق بموجبهما (2) شكوى وبلاغ وذلك لوجود شبهات قوية بارتكاب المشتكى عليهم/ المبلغ ضدهم لجرائم الفساد، وبلغ عدد المشتبه بهم في ملفات التحقيق المحالة (6) أشخاص.

وتلقت الهيئة (56) شكوى وبلاغ في تشرين أول 10/2024، عبر أدوات الاتصال والتواصل المتنوعة والمعتمدة من قبل الهيئة.

ليصبح مجموع ما تلقته الهيئة منذ بداية العام الحالي

(531) شكوى وبلاغ.

وتوزعت الملفات المحالة للنائب العام حسب القطاع الى:

- (1) ملف ضد هيئات محلية.
- (2) ملف ضد قطاع عام.

أما حسب نوع التكييف الجرمي فتوزعت إلى:

- (1) اساءة استعمال السلطة.
- (1) التزوير.
- (1) الاختلاس.
- (1) الحصول على منفعة شخصية.

معلومة بتفيدك

اقــرار الذمــة الماليــة

اقرار يقدمه المكلَّف (الموظف الخاضع للتكليف وفقاً للمادة 16 من قانون مكافحة الفساد وتعديلاته رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته)، يفصح فيه المكلف عن ما في ذمته وذمة زوجه وأبنائه القصر داخل فلسطين وخارجها من:

1. الأرصدة النقدية المحتفظ بها شخصياً أو لدى المصارف.
2. الأموال المنقولة مثل السيارات، وغير المنقولة مثل الأراضي والأبنية.
3. الأموال العينية مثل الحِلي والمعادن والأحجار الثمينة.
4. الأسهم والحصص في الشركات.
5. السندات.
6. ما يكون لهم من حقوق على الغير وما عليهم من ديون للغير.
7. كافة الوكالات والتفويضات ذات الأثر المالي الصادر منهم للغير أو من الغير لهم.
8. مجموع ما لديهم من حقوق انتفاع.
9. قيمة أي دخل ومصدره.

على المكلف أن يقدم للهيئة اقرار ذمة مالية كل 5 سنوات أو عند الطلب.

دولة فلسطين

هيئة مكافحة الفساد

البيرة، البالوع، شارع هيئة مكافحة الفساد.

+970 2 242 4076/7/8

الخط الساخن 139

00970562777003

@PACC.PAL

WWW.PACC.PS